

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018
The impact of foreign direct investment on economic growth in the United States of America
during the period 1990-2018

بوفنش وسيلة^{1*}

¹ مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بميلة (الجزائر) (w.boufeneche@centre-univ-mila.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/10/02؛ تاريخ القبول: 2021/01/31؛ تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى والوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب عالمياً، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990 - 2018، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاح: نمو اقتصادي؛ استثمار أجنبي مباشر؛ نموذج ARDL؛ تكامل مشترك.

تصنيف JEL: C22؛ C51؛ F41؛ M51.

Abstract: This study aims to identify the impact of foreign direct investment on economic growth in the United States of America as the first economic power and the first destination for foreign investors in the world, through an econometric study of annual data using autoregressive distributed lag approach during the period 1990-2018. The study found a long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and economic growth, In addition to the effect of foreign direct investment positively on economic growth.

Keywords: Economic growth; foreign direct investment; ARDL approach; Cointegration.

Jel Classification Codes: C22; C51; F41; M51.

* المؤلف المرسل.

I- تهييد :

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها، باعتباره أحد المقاييس الهامة لتقييم أدائها التنموي، وعاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وقدرتها على مواجهة التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك من خلال إتباع سياسات مختلفة من شأنها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية ومستمرة؛ لبلوغ الهدف الأسمى وهو تحقيق التنمية المستدامة.

من بين السياسات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق النمو الاقتصادي تشجيع الاستثمار، والذي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكاله باعتباره أداة تمويلية هامة تتنافس مختلف الدول للحصول عليها لدعم مواردها المحلية، زيادة تراكم رأس المال الحقيقي وتطوير قدراتها الإنتاجية والتسييرية، وذلك من خلال توفير مناخ استثماري مناسب لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، مع محاولة تجنب الآثار السلبية المترتبة عن الاعتماد عليه في ظل سعي المستثمر الأجنبي لتحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في تدويل استثماراته وتعظيم أرباحه.

في هذا السياق، تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي عملت على هئية المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين الأجنب، عن طريق تبني سياسة الانفتاح، تحسين بيئة العمل، الحفاظ على استقرار نظامها المالي وغيرها من العوامل التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الاستثمارية الأولى عالميا للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تزايد المنافسة على استقطابه، الأمر الذي انعكس على نمو اقتصادها وقدرتها على استيعاب التغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي.

I.1- إشكالية الدراسة وفرضياتها:

يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990 - 2018؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990 - 2018؟ وانطلاقا من الإشكالية والتساؤلين المطروحين يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990 - 2018.
- وجود علاقة طردية وتكاملية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

I.2- أهمية الدراسة وأهدافها :

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار هذا الأخير أحد العوامل المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية الموجودة، وخلق طاقات إنتاجية جديدة، أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، والمتمثل في معرفة أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال نموذج قياسي يحدد طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة.

I.3- منهج الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تحديد مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

I.4- الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الدراسات القياسية لدراسة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من حالة إلى أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

- دراسة Masturah Ma'in و Siti Sarah Mat Isa (2020) بعنوان:

The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Malaysia

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1975 - 2015، حيث تم تقدير نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، النمو السكاني، متوسع العمر المتوقع للسكان كمتغيرات تفسيرية، وقد بينت نتائج الدراسة

وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي والمتغيرات الداخلة في تكوين النموذج، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو السكاني على النمو الاقتصادي، في حين أثر متوسع العمر المتوقع للسكان سلبا عليه.¹

- دراسة Udi Joshua و Mathew Ekundayo Rotimi و Samuel Asumadu Sarkodi (2020) بعنوان:

Global FDI Inflow and Its Implication across Economic Income Groups

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 200 دولة خلال الفترة 1990-2018، بالاعتماد على نموذج قياسي يبين العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع و الاستثمار الأجنبي المباشر، نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي، الديون الخارجية، سعر الصرف، المساعدات الإنمائية الخارجية والانفتاح التجاري كمتغيرات تابعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية تعد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي في جميع دول العينة المختارة بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي عليه، وأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر وضوحا على الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة.²

- دراسة Shapan Chandra Majumder و Hasanur Rahman (2020) بعنوان:

Impact of foreign direct investment on economic growth of china after economic reform

قامت هذه الدراسة بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين خلال فترة زمنية امتدت من سنة 1982 إلى سنة 2019 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه، وقد توصلت الدراسة إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وكذا وجود علاقة سببية قصيرة المدى بينهما.³

- دراسة Yilmaz Bayar و Marius Dan Gavriletea (2020) بعنوان:

Foreign Direct Investments and Economic Growth in Bulgaria: Theoretical Challenges and Empirical Results

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في بلغاريا باستخدام البيانات فصلية خلال الفترة 1990-2019، وقد توصلت الدراسة إلى أنه للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على النمو الاقتصادي ولكن على المدى القصير، فرغم أن الاستثمارات الأجنبية أكثر فاعلية وتساهم بشكل مباشر وسريع في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير ليس ثابتا.⁴

- دراسة Donny Susilo (2018) بعنوان:

The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth (a Causal Study in the United States)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2000-2017، بالاعتماد على نموذج قياسي يحدد العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وتدفع الاستثمار الأجنبي إلى عشر قطاعات اقتصادية كمتغيرات تابعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث ساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة، تجارة الجملة، تجارة التجزئة، قطاع المعلومات، القطاع العقاري بشكل كبير وإيجابي في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، أما قطاعات التأمين والخدمات المهنية والعلمية والتقنية فأثرت بشكل كبير وسلبا على النمو الاقتصادي، في حين لم يؤثر القطاع المصرفي بشكل كبير عليه.⁵

- دراسة Viral Pandya1 & Sommala Sisombat (2017) بعنوان:

Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Empirical Evidence from Australian Economy

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أستراليا من خلال تحليل الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف مقاييس النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى غياب العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا، ويرجع ذلك إلى توجه معظم المستثمرين الأجانب إلى قطاع التعدين واستغلال المحاجر.⁶

- دراسة Afzalur Rahman (2015) بعنوان:

Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Empirical Evidence from Bangladesh

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دولة البنغلاديش خلال الفترة 1999-2013، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى الارتباط السلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أنه لم تترافق زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي، وأرجعت الدراسة السبب إلى انخفاض القدرة

الاستيعابية للاقتصاد بسبب تراجع مستوى الموارد البشرية، ضعف البنية التحتية والبيئة السياسية غير الملائمة نتيجة انتشار الفساد وانعدام الشفافية اللذان يثبطان الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتبين إجماع معظمها على التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وترتبط قوة هذا التأثير بالقدرة الاستيعابية لاقتصاد البلد المضيف، وهو ما يعني أن الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى وتعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية، فقد أوضحت الدراسة الثانية أن تأثيره أكثر وضوحاً على الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، كما أشارت السادسة إلى عدم وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في استراليا رغم كونها من أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك إلى طبيعة القطاعات والأنشطة المستقطبة للاستثمارات الأجنبية فيها، في حين بينت دراسة Afzalur Rahman على غرار دراسات أخرى قليلة الأثر السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، بالإضافة إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، فضلاً عن الطريقة المعتمدة لدراسة الأثر في الأجل القصير والطويل، والمتمثلة في منهج ARDL.

5.1- النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

من بين النظريات التي تطرقت لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

1.5.1- التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

درست النماذج النيوكلاسيكية علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، توافر المعلومات وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول، وقامت بتحليل العلاقة بين نمو الناتج كمؤشر عن النمو الاقتصادي والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال، الأرض، العمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على نماذج قياسية وضحت من خلالها كيفية تخصيص مختلف الموارد الإنتاجية ومن بينها رأس المال المحلي والأجنبي.⁸

1.1.5.1- النظرية الكيثرية (نظرية الطلب الكلي):

تعد النظرية الكيثرية تمهيداً لعرض وجهة نظر التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فقد اهتم التحليل الكيثرى بعملية تحريك الطلب الفعال الذي يتكون حسب من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، واعتبر الاستثمار العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي وأنه يتوقف على سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال التي تعني العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وبالتالي فإنه من أجل زيادة الدخل والتشغيل لابد من زيادة حجم الاستثمارات، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات، التشغيل والإنتاج، ليبيّن "كيثر" بذلك أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية) نتيجة الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار.⁹

2.1.5.1- نموذج هارود-دومار:

حاول نموذج هارود-دومار تحديد معدل النمو التوازني الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن إنتاج أي وحدة اقتصادية أو الاقتصاد ككل يعتمد على حجم رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد أبرز نموذج هارود-دومار أهمية كل من رأس المال (المحلي والأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، فنظراً لانخفاض الادخار وخاصة في الدول النامية تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي،¹⁰ ورغم مساهمة "هارود" و"دومار" وجهت لهما جملة من الانتقادات من بينها افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج، وكذا ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل اللذين يمكن الإحلال بينهما، وعدم واقعية فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج، فضلاً عن انتقاد النموذج من قبل نظرية النمو الجديدة فيما يتعلق بتأكيد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.¹¹

3.1.5.1- نموذج سولو-سوان:

أدخل نموذج سولو-سوان عنصري العمل والمستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، ومن افتراضاته أن كل من رأس المال (المحلي والأجنبي) والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة،¹² كما قام نموذجها على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، وقد اعتبر "سولو" أن ندرة رأس المال في الدول النامية ترفع إنتاجيته الحدية، مما يشجع على انتقال رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ليعوضها عن الندرة في هذا العامل

بالإضافة إلى قيامه بالاستثمار في رأس المال البشري، كما أوضح "سولو" أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل دون معدل النمو في الأجل الطويل، إلا أنه رغم إسهامات "سولو" وجهت له عدة انتقادات أهمها تبني فرضية التقارب التي خالفها تجارب النمو الاقتصادي في العالم، حيث سجلت معدلات النمو في بعض الدول الآسيوية معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الدول الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين الدول الصناعية.

13

I.1.5.4- نموذج جوهان ميد:

حاول "ميد" توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن، وبين أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات للنمو، الأول هو معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال (المحلي والأجنبي)، والثاني معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، أما الثالث فهو معدل النمو التكنولوجي باعتبار أن وضع التوازن عند "ميد" يعتمد أساساً على معدل تراكم مخزون رأس المال، وافترض كذلك أنه يوجد معدل حرج لمخزون رأس المال هو الذي يحقق ذلك التوازن، إلا أنه رغم مساهمة "ميد" فقد وجهت إليه عدة انتقادات كونه انطلق من الافتراضات التالية: اقتصاد مغلق مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع، سيادة سوق المنافسة الكاملة، افتراض أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجور النقدية كفيل بتحقيق العمالة الكاملة.¹⁴

من خلال التطرق لبعض نماذج النمو النيوكلاسيكية يتضح أن الإطار الخاص بهذه النماذج لم يعرض العلاقة بشكل أساسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو طويل الأجل،¹⁵ بالإضافة إلى تركيزها على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

I.2.5.2- التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

لقد ركز الفكر النيوكلاسيكي على مساهمة التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي دون توضيح الآلية التي يتم من خلالها انتقال تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، لذلك عملت النظريات الحديثة على توضيح ذلك من خلال الاهتمام بالمزايا المرتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

I.1.2.5.1- نموذج رومر:

قام "رومر" بوضع نموذجين نموذج تراكم رأس المال المادي سنة 1986 ونموذج رأس المال التكنولوجي سنة 1990، حيث قام النموذج الأول على فرضيتين أساسيتين الأولى متعلقة بإدخال عامل التعلم عن طريق التمرن؛ أي أن المعارف والأرباح تنتج عن الاستثمار في رأس المال البشري، أما الفرضية الثانية فمضمونها أن المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، أما النموذج الثاني فقد أعطى "رومر" من خلاله خاصيتين لرأس المال التكنولوجي، حيث اعتبره مالا متراكماً نظراً لاستناد كل مخترع على من سبقه في اختراعاته، كما اعتبره مالا عاماً لوجود إمكانية لانتقال المعارف التكنولوجية دون شروط، وقد افترض "رومر" في هذا النموذج أن مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل ورأس المال وإنما على تنوع هذا الأخير، وبالتالي سيكون لزيادة نسبة مخزون رأس المال أثر على الإنتاج إذا ما كانت هذه الزيادة في رأس المال منبثقة عن الزيادة في الكمية المستخدمة من كل نوع من أنواع الآلات أو من إضافة جديدة، وهكذا أصبحت الابتكارات والاختراعات التكنولوجية - وفقاً لهذا النموذج - محور عملية النمو الاقتصادي،¹⁶ وهي ناتجة أساساً من الخارج، وأكد "رومر" على أن رأس المال البشري يصبح منتجا من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة، فكلما ازدادت هذه الأخيرة أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر.¹⁷

I.2.2.5.1- نموذج روبيلو:

ركز نموذج "روبيلو" على علاقة النمو الاقتصادي بالادخار في المدى الطويل، فهذا النموذج بين أن رأس المال (المحلي والأجنبي) يتراكم بمرودودية ثابتة؛ أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة، فمستوى النمو يحدد من طرف معدل الادخار وانطلاقاً منه يمكن للدولة التدخل عن طريق المساعدة بأدوات موافقة للسياسة الاقتصادية، ولذلك واجه "روبيلو" انتقاداً فيما يخص ثبات المرودودية إزاء رأس المال، وكذا عدم إدراج كل عوامل الإنتاج في نموده كالعامل، الأرض والمواد الأولية، والتي لا يمكن إدماجها في مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضية المرودودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فإضافة هذه العوامل تغير من شكل دالة الإنتاج إلى دالة مرودودية متزايدة، وارتفاع العوامل في هذه الدالة ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج، وهو ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.¹⁸

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن النظريات الحديثة التي فسرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر قد ركزت على العديد من القضايا التي تحاول تحديد عوامل أخرى لها دور في بيان طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، و يمكن حصر أهم مجالات اهتمامها فيما يلي:¹⁹

- **علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي من حيث عوائد التقدم التكنولوجي:** يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والناجئة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وتؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد، الأمر الذي يترتب عنه رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي.

- **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي من خلال تطوير التجارة الخارجية:** تعد التجارة الخارجية من القنوات التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة نتيجة امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة، والتي تمكنها من القيام بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية، من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات، والذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، أو بطريقة غير مباشرة نتيجة استفادة الشركات المحلية من المهارات الإدارية وحلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة، أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة فيكون إيجابياً على المنتجات النهائية، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم توفر إمكانية للحصول عليها في سوق الدول المضيفة.

- **علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من خلال علاقته بالاستثمار المحلي:** يؤدي توجه المستثمرين الأجانب إلى الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة إلى تناقص حصة المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم، نظراً لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو ميثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير الموارد البشرية:** إن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة يسمح بتكوين اليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع، والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

6.I- واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن توضيح واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية التي نوضحها فيما يلي:

1.6.I- واقع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:

لتبيان واقع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية يتم الاعتماد على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذا مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في هذا الأخير.

1.1.6.I- تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية:

عرف تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ن م إ ح) في الولايات المتحدة الأمريكية تذبذباً من سنة لأخرى كما هو موضح في الجدول رقم (1)، فقد تراجع خلال الفترة 1990-1991 بعد حدوث أزمة الادخار والقروض سنة 1989، أما خلال الفترة 1992-2001 فقد ارتفع للأسباب التالية:²⁰

- العولمة والتقدم التكنولوجي: وذلك نتيجة زيادة إنتاج السلع والخدمات، وتوثيق الترابط الاقتصادي للولايات المتحدة مع الدول الأخرى.
- التوظيف والإنفاق الحكومي: أدى توظيف الأفراد في قطاعات جديدة إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة الإنتاج، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي، كما أدى تقييد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب إلى تحويل عجز الميزانية إلى فائض تم استثماره في تطوير البنية التحتية، مما سمح بتطوير العديد من القطاعات ورفع معدل النمو الاقتصادي.

- التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية: فقد ساهم التطبيق الجيد للسياستين بشكل كبير في الأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي بعد تحقيق الانضباط المالي، نتيجة فرض زيادات في معدلات الضرائب، وخفض قيمة الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى خط الأساس للميزانية، مما أدى إلى تقييد أسعار الفائدة طويلة الأجل، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي للقطاع الخاص الذي ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.²¹

- إزالة القيود في عدة قطاعات كالنقل، الاتصالات والكهرباء، الأمر الذي جعل الاقتصاد الأمريكي أكثر كفاءة على المدى الطويل.²²
 - تسارع نمو الإنتاجية نتيجة استفادة الشركات من طاقات الأفراد العاملين بها، وتنامي حجم الاستثمار في التقنيات الجديدة.²³
 أما خلال الفترة 2001-2007 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة خفض معدلات الضريبة، والذي ساهم في زيادة عجز الميزانية وانخفاض حجم الاستثمار في مخزون رأس المال الإنتاجي، مما أثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي²⁴ الذي عرف تراجعاً كبيراً خلال سنتي 2008 و2009 بعد حدوث الأزمة المالية التي أثرت سلباً على عدة جوانب منها التوظيف وصافي ثروة الأسر الأمريكية، مما دفعهم إلى خفض الإنفاق،²⁵ ومع تفاقم آثار الأزمة المالية تم اتخاذ العديد من إجراءات التحفيز المالي الرامية إلى إنعاش النمو الاقتصادي المعتمدة على الإنفاق الحكومي والتخفيضات الضريبية،²⁶ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2018.

I.1.6.2- توزيع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة:

ساهمت القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنة 2018 كما يتضح من خلال الجدول رقم (2)، حيث يعد قطاع الخدمات أكبر قطاع اقتصادي في الولايات المتحدة، فقد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة فاقت 68٪، في حين ساهمت الصناعة التحويلية بنسبة 11٪، بينما شكلت الزراعة والتعدين والمرافق والبناء 8.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي،²⁷ فالاقتصاد الأمريكي تحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد مالي ومعلوماتي، وذلك راجع إلى ظهور أنشطة خدمية جديدة، وزيادة إنتاجية هذا القطاع، نمو خدمات الأعمال المتعلقة بإدارة سلاسل القيمة العالمية، تطور الخدمات التجارية المتعلقة بالصحة، التعليم وغيرها وزيادة قابلية هذه الخدمات للتداول في ظل اقتصاد رقمي متنامي، وزيادة أهميتها نتيجة تطور تقنيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها على نمو قطاع الخدمات بشكل مباشر وغير مباشر.

I.2.6.2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يلي:

I.2.6.1- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة الأمريكية :

عرف الاتجاه العام لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تغيراً مستمراً كما يتبين من خلال الجدول رقم (3)، وقد بلغ متوسطه 177.09 مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2018، حيث سُجل أعلى مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر على الإطلاق في سنة 2016 بقيمة قدرت بـ 471.79 مليار دولار، في حين شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً قياسياً قدره 9.988 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2001، وقد سجل في بعض السنوات تراجعاً في تدفق الاستثمارات الأجنبية على غرار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، نظراً للتأثير السلبي لعدم الاستقرار المالي سواء بالنسبة لعمليات الدمج والاستحواذ التي عرفت قيمتها انخفاضاً كبيراً سنة 2008 مقارنة بأعلى مستوى لها مسجل سنة 2007، أو بالنسبة للاستثمار في القطاعات الخضراء الذي تم إلغائه أو تأجيل عدد كبير من مشاريعها،²⁸ لتؤدي بعد ذلك السياسات الحكومية لمعالجة الأزمة المالية دوراً هاماً في تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي مكنت من استقطاب 19٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً سنة 2017 حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتشكل بذلك الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لعدة أسباب بما في ذلك قاعدة العملاء الكبيرة، البيئة التنظيمية الشفافة، القوة العاملة الماهرة والمنتجة، البنية التحتية المتطورة وغيرها من العوامل.²⁹

I.2.6.2- الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأمريكي:

من أبرز دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد، والتي يعبر عنها بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، والتي يتضمن الجدول رقم (4) قيمها التي يتضح من خلالها ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الولايات المتحدة الأمريكية رغم تراجعها في بعض السنوات على غرار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ويرجع هذا الارتفاع إلى الحجم الكبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلاحظ من خلال الجدول أن معظم النسب المحققة قريبة أو تفوق المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 6.6٪ حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تطور الاقتصاد الأمريكي، خاصة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم في قطاعات حيوية كالقطاع الصناعي والقطاع المالي وغيرها.

I.2.6.3- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية:

استطاعت العديد من القطاعات جذب المستثمرين الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يتضح من خلال الجدول رقم (5) الذي يبين التوزيع القطاعي لحجم الاستثمار الأجنبي التراكمي الوارد للولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018، حيث يعد القطاع

الصناعي أهم قطاع جاذب للمستثمرين الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه استحوذ على ما يقارب 40٪ من حجم الاستثمار الأجنبي التراكمي خلال سنة 2018، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف القطاع الذي يليه وهو القطاع المالي، في حين تجذب باقي القطاعات الأخرى المستثمرين الأجانب بنسب متقاربة.

II – الطريقة والأدوات :

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي باستخدام منهجية ARDL، أما متغيرات الدراسة فهي كالآتي: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي (GDPG)، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الإنفاق على البحث والتطوير (SRD)، إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFC)، نمو إنتاجية العوامل (TFP)، مؤشر الانفتاح التجاري (OPE)، معدل النمو السكاني (PG). وقد تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

III – النتائج ومناقشتها :

1.III – اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختبار (ADF)، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) الذي يتضح من خلاله أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى، وتستقر بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى باستثناء السلسلة الزمنية المتعلقة (GDPG) فهي مستقرة عند المستوى، وهو ما يعني إمكانية تطبيق طريقة ARDL.

2.III – اختبار الحدود:

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي يتضمن الجدول رقم (7) نتائجه يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة $F = 18.88$ أكبر من جميع الحدود العليا، لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

3.III – اختبار التكامل المشترك:

بعد القيام بالاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

1.3.III – تحديد درجة التأخير المثلى:

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC)، ووفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL(1.1.2.2.0.2.2) حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (1).

2.3.III – تقدير النموذج:

تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL يسمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (8)، والتي تبين أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع هي $(-1)GDPG$ ، $(-1)FDI$ ، $(-1)GFC$ ، $(-1)SRD$ ، $(-1)GFC$ ، $(-2)SRD$ ، $(-2)SRD$ ، $(-1)PG$ ، $(-1)OPE$ ، $(-1)OPE$ ، $(-1)PG$ إضافة إلى الثابت، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وأن القوة التفسيرية للنموذج جيدة فـ 99.01٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة، كما يتضح من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) الذي يتضمن الجدول رقم (9) نتائجه معنوية حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 241٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال نتائج التقدير وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الإنفاق على البحث والتطوير (SRD)، إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFC) ومعدل النمو السكاني (PG)، حيث يؤدي الزيادة في هذه المتغيرات بوحدة واحدة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.004، 0.38، 8.21، 4.63 على الترتيب، حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى دعم المدخرات المحلية، وزيادة في الطاقة الإنتاجية للبلد، فضلا عن أنه مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات

التنظيمية والإدارية، وهو ما من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذا بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير الذي يحفز التقدم التكنولوجي ويساعد على اكتساب الميزة التنافسية، نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة وتحسين الإنتاجية، أما الاستثمار المحلي فهو يساهم في زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد وخلق فرص العمل مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أثر معدل النمو السكاني إيجابيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي كونه يساعد على توفر القوى العاملة، أما الانفتاح التجاري فأثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجع إلى أن قيام الولايات المتحدة باتخاذ سياسات اقتصادية حمائية لمعالجة تراجع قدرتها التنافسية بعد بروز تكتلات اقتصادية كبيرة مثل الاتحاد الأوروبي وتزايد العجز المالي الفيدرالي الذي أصبح عائقا أمام تحقيق معدلات نمو كبيرة، بالإضافة إلى تزايد حيازة الأجانب على التكنولوجيا وإنتاج السلع والخدمات الضرورية لتطور الاقتصاد الأمريكي بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع ذلك للاستفادة من منافع الميزة النسبية، الأمر الذي أصبح يهدد الصناعة الأمريكية بعد تصاعد قوى اقتصادية مثل اليابان وألمانيا، حيث أصبحتا تنافسان الولايات المتحدة في مجالات الصناعة المتقدمة كالإلكترونيات في ظل تزايد العجز المالي الفيدرالي الذي تسبب في تراجع التكوين الرأسمالي وإبطاء معدل النمو، كما تبين أيضا من الجدول رقم (9) أن إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFC) يعد أهم محدد للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية يليه معدل النمو السكاني (PG)، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر على موارده المحلية، أما الاستثمار الأجنبي وإن كان تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي فهو أقل مقارنة بالتغيرات الأخرى الداخلة في تكوين النموذج، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة التي بينت ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة على غرار دراسة Mathew Ekundayo Rotimi و Hasanur و Shapan Chandra Majumder و Udi Joshua و Samuel Asumadu Sarkodi و Rahman (2020)، وكذا دراسة Viral Pandya و Sommla Sisombat (2017)، كما ظهرت النتائج متوافقة مع النظريات الحديثة التي فسرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بانتقال أثره إلى النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا، تطوير التجارة الخارجية، تطوير الموارد البشرية والتكامل مع الاستثمار المحلي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الوجهة الأولى عالميا لكبرى الشركات العالمية.

III.2.3 - تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا:

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:
 - **اختبار الارتباط الذاتي:** للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يتم الاعتماد على اختبار LM Test، والذي تظهر نتائجه الموضحة في الجدول رقم (10) أن قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع أصغر من القيمة الجدولية، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.
 - **اختبار توزيع البواقي:** يمكن التأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي باستعمال اختبار Jaque - Bera الموضح في الشكل الثاني، والذي يتضح من خلاله أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.18، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5٪.
 - **اختبار عدم ثبات التباين:** من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (11) باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2 يتضح أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة بعد رفض فرضية العدم التي تنص على وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.
 - **اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):** للتأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات هيكلية فيها يمكن استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ومن خلال الشكلين (4) و (3) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 ٪، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

IV- الخلاصة :

قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام تقنية قياسية تمثلت في نموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع، وتبين من خلال هذه الدراسة والنموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائيا وقياسيا ما يلي:

- أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع هي $(-1)GDPG$ ، $(-1)FDI$ ، $(-1)GFC$ ، $(-1)SRD$ ، $(-1)GFC$ ، $(-1)GFC$ ، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج القيمة 0.9901، وهو ما يعني أن 99.01٪ من التغيرات التي تحدث في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، في حين ترجع باقي التغيرات إلى العوامل العشوائية.
- بين اختبار الحدود (Bounds test) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما على الأمد البعيد.
- بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5٪ وقد بلغت قيمة هذا المعامل القيمة 2.41، مما يعني أن 241٪ من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال مدة تقارب السنة، فالانحرافات والاختلالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وتم العودة إلى وضع التوازن من جديد.
- استقرار نموذج الدراسة على المدين القصير والطويل بناء على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة وكذا المجموع التراكمي مربعات البواقي المعادة، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأمدين الطويل والقصير، ووجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير، وعدم وجود تغير هيكلية في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.
- أن إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFC) يعد أهم محدد للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية يليه معدل النمو السكاني (PG)، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر على موارده المحلية، أما الاستثمار الأجنبي وإن كان تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي فهو أقل مقارنة بالمتغيرات الأخرى الداخلة في تكوين النموذج، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة التي بينت ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة على غرار دراسة Samuel و Mathew Ekundayo Rotimi و Hasanur Rahman و Shapan Chandra Majumder و Udi Joshua (2020)، وكذا دراسة Viral Pandya و Sommla Sisombat (2017)، كما ظهرت النتائج متوافقة مع النظريات الحديثة التي فسرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بانتقال أثره إلى النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا، تطوير التجارة الخارجية، تطوير الموارد البشرية والتكامل مع الاستثمار المحلي الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الوجهة الأولى عالميا لكبرى الشركات العالمية.
- على ضوء النتائج السابقة نقترح ما يلي:
- الاعتماد على الموارد المحلية في دعم النمو الاقتصادي.
- توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تنويع الاقتصاد لتطوير القاعدة الإنتاجية وزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية، مما يساهم في انفتاح الاقتصاد التبادلات التجارية مع العالم الخارجي.
- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتكاملة، والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.

- ملاحق :

الجدول (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ن م إ ح	1.9	0.1-	3.5	2.8	4	2.7	3.8	4.4	4.5	4.8
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن م إ ح	4.1	1	1.7	2.9	3.8	3.5	2.9	1.9	0.1-	2.5-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ن م إ ح	2.6	1.6	2.2	1.8	2.5	2.9	1.6	2.4	2.9	

المصدر: صندوق النقد الدولي على الموقع:

<https://data.imf.org/regular.aspx?key=61545852> (Visited 20/07/2020).

الجدول (2): التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018

المعادن	تجارة الجملة	الزراعة	الصناعة	المساهمة في ن م إ ح (مليار دولار)
346.6	2339.1	166.5	2321.2	
القطاعات الأخرى	تكنولوجيا المعلومات	القطاع المالي وقطاع	الخدمات المهنية	المساهمة في ن م إ ح (مليار دولار)
7458.1	1067.7	4301.6	2579.4	

Source : U.S. Department of Commerce. Bureau of Economic Analysis available at: <https://www.bea.gov/index.php/data> (Visited 20/07/2020).

الجدول (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018 مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الاستثمار الأجنبي الوارد	48.42	22.79	19.22	50.66	45.09	58.77	84.45
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الأجنبي الوارد	174.43	283.37	314.00	159.46	74.45	53.14	135.82
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي الوارد	237.13	215.95	306.36	143.6	198.04	229.86	199.03
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاستثمار الأجنبي الوارد	201.39	201.73	467.62	471.79	277.25	253.56	

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

الجدول (4): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت خلال الفترة 1990-2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة	3.8	1.83	1.48	3.66	3.02	3.67	4.88	5.55
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة	8.60	12.8	13.1	6.65	3.14	2.13	5.01	3.48
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	7.42	6.65	9.73	5.25	7.16	7.83	6.25	6.04
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018			
النسبة	5.64	12.5	12.4	6.92	5.93			

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

الجدول (5): التوزيع القطاعي لحجم الاستثمار الأجنبي التراكمي الوارد للولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018. مليار دولار

القطاع	الصناعة	القطاع المالي وقطاع	تجارة الجملة	المعادن	تكنولوجيا
حجم الاستثمار	1607	539	425	132	184
القطاع	البنوك	الخدمات المهنية والعلمية	الشركات القابضة	القطاعات الأخرى	
حجم الاستثمار	206	212	172	328	

Source : Organization for International Investment, Foreign Direct Investment in the United States, 2018, p 05, Online: <https://ofii.org> (Visited 20/07/2020).

الجدول (6): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF

	الفرق الأول			المستوى		
	بدون ثابت واتجاه	بتابت واتجاه	بتابت	بدون ثابت	بتابت واتجاه	بتابت
GDPG	8.43-***	8.23-***	8.33-***	2.45-**	5.47***	5.27-***
FDI	3.23-***	4.37-***	4.24-***	3.14	2.77-	0.58
GFC	6.26-***	6.13-***	6.19-***	0.22-	3.10-	2.43-
SRD	3.87-***	3.83-***	3.90-***	0.58	2.85-	1.73-
TFP	3.23-***	4.37-***	4.24-***	3.14	2.77-	0.58
OPE	6.91-***	7.20-***	7.15-***	1.16	3.15-	1.72-
PG	4.38-***	5.14-***	4.50-***	0.82-	0.71-	0.19-

(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برمجية 9 Eviews.

الجدول (7): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	18.88537	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews .

الجدول (8): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2, 0, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	-1.411981	0.244500	-5.774967	0.0001
FDI	0.008263	0.001477	5.596040	0.0002
FDI(-1)	0.003396	0.001087	3.124159	0.0097
GFC	1.895490	0.179580	10.55512	0.0000
GFC(-1)	1.130751	0.512466	2.206492	0.0495
GFC(-2)	-2.089623	0.391691	-5.334877	0.0002
SRD	7.264110	2.281001	3.184615	0.0087
SRD(-1)	5.558632	2.627959	2.115190	0.0581
SRD(-2)	6.984147	2.543960	2.745383	0.0190
TFP	-21.20465	5.555369	-3.816965	0.0029
OPE	-0.252872	0.061112	-4.137863	0.0017
OPE(-1)	-0.338441	0.126361	-2.678367	0.0215
OPE(-2)	0.253463	0.081887	3.095273	0.0102
PG	58.33099	12.84044	4.542755	0.0008
PG(-1)	-83.09473	19.54905	-4.250577	0.0014
PG(-2)	35.94643	8.868615	4.053218	0.0019
C	-49.12825	12.11283	-4.055887	0.0019
R-squared	0.990195	Mean dependent var		2.451464
Adjusted R-squared	0.975933	S.D. dependent var		1.594724
S.E. of regression	0.247399	Akaike info criterion		0.324351
Sum squared resid	0.673271	Schwarz criterion		1.133189
Log likelihood	12.45909	Hannan-Quinn criter.		0.571621
F-statistic	69.42863	Durbin-Watson stat		2.569508
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews .

الجدول (9): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

Cointegrating Form				
CoIntEq(-1)	-2.411981	0.244500	-9.864941	0.0000
CoInteq = GDPG - (0.0048*FDI + 0.3883*GFC + 8.2119*SRD - 8.7914*TFP - 0.1401*OPE + 4.6363*PG - 20.3684)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.004834	0.000562	8.594582	0.0000
GFC	0.388319	0.043079	9.014120	0.0000
SRD	8.211875	1.320976	6.216522	0.0001
TFP	-8.791383	1.783841	-4.928345	0.0005
OPE	-0.140072	0.021625	-6.477401	0.0000
PG	4.636309	0.580732	7.983556	0.0000
C	-20.368423	3.883087	-5.245420	0.0003

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews .

الجدول (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.475742	Prob. F(2,9)	0.1391
Obs*R-squared	9.937405	Prob. Chi-Square(2)	0.0070

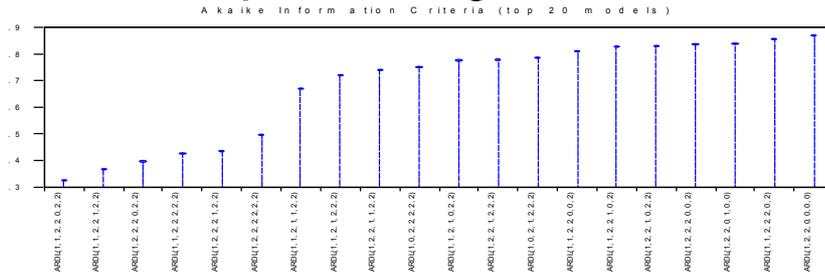
المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews .

الجدول (11): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.518628	Prob. F(16,11)	0.8871
Obs*R-squared	12.03984	Prob. Chi-Square(16)	0.7412
Scaled explained SS	1.787175	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

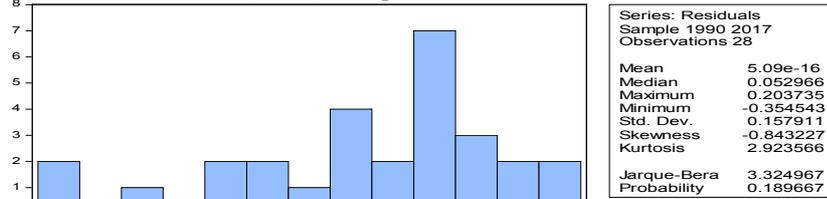
المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews .

الشكل (1): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى



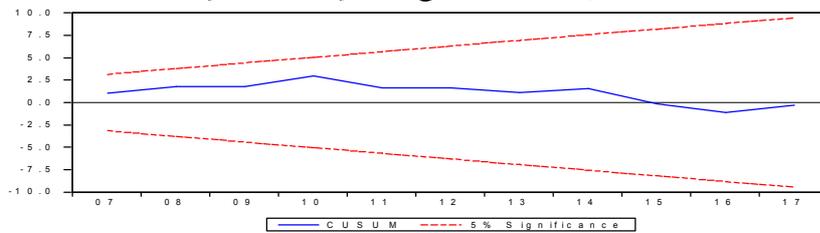
المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



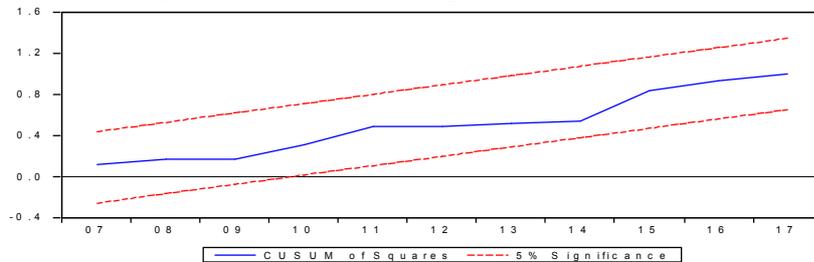
المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي المعادة للبقايا



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (4): اختبار المجموع التراكمي المعادة لمربعات البقايا



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

- الإحالات والمراجع :

¹ Masturah Ma'in1, Siti Sarah Mat Isa (2020), **The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Malaysia**, Advances in Business Research International Journal 6(1), Malaysia: University Technology MARA, p p 25-34. Online : https://www.researchgate.net/profile/Masturah_Main/publication/342730768_The_Impact_of_Foreign_Direct_Investment_on_Economic_Growth_in_Malaysia/links/5f3ca1c6fdcccc43d31fe3/The-Impact-of-Foreign-Direct-Investment-on-Economic-Growth-in-Malaysia.pdf (Visited 10/12/2020).

² Udi Joshua and all (2020), Global FDI Inflow and Its Implication across Economic Income Groups, journal of Risk and Financial management 13(11), International Engineering and Technology Institute (IETI), Institute of Data Science and Artificial Intelligence (IDSAI), International Research Institute for Economics and Management (IRIEM) p p 1-15.

³ Shapan Chandra Majumder, Hasanur Rahman (2020), **Impact of foreign direct investment on economic growth of china after economic reform**, Journal of Entrepreneurship, Business and Economics 8(2), Canada: Scientifica, p p 120-153.

⁴ Victor Yotzov (2020), **Foreign Direct Investments and Economic Growth in Bulgaria: Theoretical Challenges and Empirical Results**, Economic Studies journal (4), Bulgaria: Bulgarian Academy of Sciences - Economic Research Institute, p p 3-27.

⁵ Donny Susilo (2018), **The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth (a Causal Study in the United States)**, Jurnal Pendidikan Bisnis dan Ekonomi 4(1), Indonesia : Sebelas Maret Surakarta University, p p. 50-63.

⁶ Viral Pandya, Sommla Sisombat (2017), **Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Empirical Evidence from Australian Economy**, International Journal of Economics and Finance 9(5), Canada: Canadian Center of Science and Education, p p 121-131.

⁷ Afzalur Rahman (2015), **Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Empirical Evidence from Bangladesh**, International Journal of Economics and Finance 7(2), Canada: Canadian Center of Science and Education, p p 178- 185.

⁸ نور الهدى دحماني (2019)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990 – 2017، مجلة البشائر الاقتصادية 5(3)، الجزائر: جامعة بشار، ص 24.

⁹ شوقي جباري (2014-2015)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، ص ص 114 – 115.

¹⁰ شوقي جباري، محمد الحداد محجوب (2013)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة: تونس، ليبيا، مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية 3(4)، الجزائر: جامعة ابن باديس مستغانم، ص 212.

¹¹ شوقي جباري، مرجع سابق، ص 124.

¹² حبي حوية، عبد القادر بلعربي (2013)، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي 1(1)، الجزائر: جامعة أحمد دراية بأدرار، ص ص 190-191.

¹³ شوقي جباري، محمد الحداد محجوب، مرجع سابق، ص 2012.

¹⁴ أحمد ضيف (2014-2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989 – 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص ص 36-40.

¹⁵ خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري (2012)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الإستراتيجية والتنمية 2(3)، الجزائر: جامعة ابن باديس مستغانم، ص 11.

¹⁶ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص ص 46-53.

¹⁷ رفيق نزاري (2007-2008)، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر بياتنة، ص 90.

¹⁸ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص ص 62-63.

¹⁹ شهنواز صياد (2012-2013)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة وهران، ص ص 47-55.

²⁰ Hawks Douglas (2018), **The US Economic Boom of the 1990s**. Online: <https://study.com/academy/lesson/the-us-economic-boom-of-the-1990s.html>(Visited 22/07/2020).

²¹ Frankel Jeffrey , Orszag Peter R. (2001), **Retrospective on American Economic Policy in the 1990s**. Online: <https://www.brookings.edu/research/retrospective-on-american-economic-policy-in-the-1990s/> (Visited 24/07/2020).

²² Frankel Jeffrey , Orszag Peter R. (2001), **Retrospective on American Economic Policy in the 1990s**. Online: <https://www.brookings.edu/research/retrospective-on-american-economic-policy-in-the-1990s/> (Visited 24/07/2020).

²³ Weller Christian E. (2002), **Long-Term Growth Prospects for the U.S**, Economic Policy Institute. Online: https://www.epi.org/publication/webfeatures_viewpoints_lt_growth_lessons/ (Visited 24/07/2020).

- ²⁴ Aron-Dine Aviva, Stone Chad, Richard Kogan (2008), **how robust was the 2001-2007 economic expansion?**, Center on Budget and Policy Priorities (CBPP). Online: <https://www.cbpp.org/sites/default/files/atoms/files/8-9-05bud.pdf> (Visited 24/07/2020).
- ²⁵ Keightley Mark. P, Labonte Marc, Stupak M. Jeffrey (2016), **Slow Growth in the Current U.S. Economic Expansion**, Congressional Research Service, p 6: Online: <https://fas.org/sgp/crs/misc/R44543.pdf> (Visited 24/07/2020).
- ²⁶ Rich Robert (2009), **the Great Recession**, Federal Reserve Bank of Cleveland. Online: https://www.federalreservehistory.org/essays/great_recession_of_200709 (Visited 24/07/2020).
- ²⁷ Official Web site of United states government, 2019, Online : <https://www.bea.gov/news/2018/new-foreign-direct-investment-united-states-2017> (Visited 25/07/2020).
- ²⁸ Kornecki Lucyna, EM. Ekanayak (2012) , **State Based Determinants of Inward FDI Flow in the US Economy**, Journal of Modern Accounting and Auditing, 8(6), USA, p p 856-861. Online : <https://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?PaperID=19161> (Visited 25/07/2020)
- ²⁹ Organization for International Investment, Foreign Direct Investment in the United States , 2017, p 02 , Online:<https://ofii.org/02BEAC00-B5F7-11E8-80C50239E71CEC07>(Visited 27/07/2020)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بوفنش وسيلة (2021)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018، مجلة المؤسسة، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص 91-77.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.